أحاديث الشؤم ومسالك العلماء فيها دراسة عقدية[1]

د. فهد بن أحمد النمري

أستاذ العقيدة المساعد بقسم الشريعة– بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

falnemari@iau.edu.sa

Hadiths of pessimism and scholars' paths in them: a doctrinal study

Dr. Fahd bin Ahmed Alnumri

Assistant Professor of Doctrine, Department of Sharia, Imam Abdulrahman bin Faisal University

ملخص البحث:

يهدف هذه البحث للتعرف على مفهوم الشؤم من حيث اللغة والاصطلاح، والوقوف على الأحاديث الواردة فيها من كتب الصحاح والسنن والمسانيد، والتي يُرى في ظاهرها التعارض؛ لأن منها: ما جاء في إثبات الشؤم والطيرة، ومنها: ما جاء في نفيهما، فاختلفت لأجله أنظار العلماء في التوفيق بينها، فكان هذا البحث جامعاً لمسالك العلماء في التعامل مع هذه الأحاديث الواردة في هذا الباب، والتي تلخصت في أربعة مسالك واتجاهات، والتي يتبيَّن من خلالها التعرف على معاني الأحاديث الواردة في هذا الباب، وشرح جملها، والاطلاع على أقوال الأئمة والعلماء فيها.

ثم خُتم هذا البحث بذكر أهم النتائج فيه، والتي تلخَّصت في خمس نقاط رئيسية: الأولى: أنَّ مفهوم الشؤم والطيرة مأخوذ من فعل أهل الجاهلية، الثانية: أنَّ فعل التشاؤم والتطير شرك؛ لما يصحبه من اعتقاد فاعليه من جلب النفع ودفع الضر من غير الله تعالى، الثالثة: التعرف على الأحاديث الواردة في الشؤم والطيرة، وأنها ليست على اتجاه واحد، الرابعة: بيان

Abstract:

This article aims to identify the concept of pessimism linguistically and terminologically, studying the Hadiths about it from Hadith Sahīhs, Sunan and Masānīd, which appear contradicted. This is because some of them prove evil omen and pessimism, and some others disapprove these concepts, which has led to non-consensus among scholars. This study serves to highlight the scholars' paths in dealing with these Hadiths, which are summarized in four paths and directions, through which the meanings of the Hadiths were explained and scholars' opinions were clarified. The study concludes with a number of findings the most important of which are:

1. The concept of evil omen and pessimism is taken from pre-Islamic paganist life.
2. Pessimism and evil omen are considered polytheism due to believing that its wrongdoers bring benefit and save people from harm.
3. Identifying the Hadiths about the evil omen and pessimism as they are not similar.
4. Explaining the scholars' dealings with the contradiction contained in

١ تاريخ الاستلام: ٢٩ / ٧ / ٢٠٢٣، تاريخ القبول: ٢٢ / ٨ / ٢٠٢٣.

تعامل العلماء مع ذلك الاختلاف الواردة في أحاديث الشؤم والطيرة، الخامسة: ذكر الاتجاه الراجح عند العلماء.

الكلمات المفتاحية: الشؤم، الطيرة، التطير، تعارض النصوص.

the Hadiths of evil omen and pessimism.
5. Stating the most preferable opinion of scholars.

Keywords: Pessimism, Evil omen, contradiction of texts.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]. أما بعد:

فإن صلاح المعتقد سبب للصلاح والطمأنينة في الدنيا، والفوز بالنعيم والسعادة في الآخرة، وحين يكون الخلل في المعتقد، وذلك حين يبتدع الناس عوائد ما أنزل الله بها من سلطان، ويتلبسون بسلوكيات تُنغِّصُ عليهم حياتهم وتجعلهم نهباً لإيحاءات شياطين الجن والإنس.

ومن جملة تلك العقائد التي ما أنزل الله بها من سلطان، ما يطرأ على بعض الناس من التشاؤم والتطير بالمكان أو الزمان أو الحيوان، والذي يجعل الإنسان في حيرة من أمره، فيظل صاحب التشاؤم قلقاً حائراً تطارده الهموم، ويسيطر عليه القلق بسبب ذلك التشاؤم، فيؤدي إلى تعطيل أمور حياته، وضعف إيمانه بربه الذي بيده كل شيء.

وإنما حال من تطير وتشاءم كحال من غلبته الوساوس في الطهارة، فلا يلتفت إلى علم ولا إلى ناصح، وهذه حال من تقطعت به أسباب التوكل وتقلص عنه لباسه، والمتطير مُتْعَب القلب، منكد الصدر، كاسف البال، سيئ الخلق، يتخيل من كل ما يراه أو يسمعه، أشد الناس خوفًا وأنكدهم عَيْشًا، وأضيق الناس صدرًا، وأحزنهم قلبًا، كثير الاحتراز والمراعاة لما لا يضره ولا ينفعه، وكم حرم نفسه بذلك من حظ ومنعها من رزق وقطع عليها من فائدة. (١)

ولقد تباينت آراء النَّاس في الشؤم المذكور في حديث النَّبي – صلَّى الله عليه وسلم –: "الشؤم في ثلاث" [٢]، ما بين رادٍ له، أو متأول لمعناه، أو غير ذلك.

وفي هذا البحث سنتعرف على هذه الروايات الواردة في الشؤم، وما سطره العلماء من الأقوال في شرحها والتعليق عليها، مع وبيان الرَّاجح من تلك الأقوال، واللهَ نسأل التوفيق والإعانة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الأحاديث التي وردت في الشؤم ما بين مثبتة ونافية، والتي يظهر للناظر من أول وهلة أنَّ بين تلك الأحاديث تعارضاً، مما ينبي عليه حل ذلك التعارض الظاهر، مع بيان المعنى المثبت والمعنى المنفي في تلك الأحاديث.

حدود البحث:

أحاديث الشؤم نفياً وإثباتاً، وما سطره العلماء من الأقوال في شرحها والتعليق عليها، مع بيان الرَّاجح من تلك الأقوال.

منهج البحث:

تم الاعتماد في البحث على المنهج الاستقرائي لنصوص الأحاديث المتعلقة بالشؤم، مع تحليل هذه الأحاديث والمقارنة بين كلام أهل العلم فيها.

الدراسات السابقة:

قد كُتبت دراسات تتكلم عن التشاؤم والطيرة، ومن تلكم الدراسات التي اطلعت عليها:

١ – بحث بعنوان: "التفاؤل والتشاؤم، دارسة موضوعية في ضوء السنة النبوية" [٣].

تكلم فيها الباحث – محمد عيسى أبو مشايخ – عن معنى التفاؤل والتشاؤم لغة واصطلاحاً، وموقف الشرع من التفاؤل والتشاؤم، وذكر الأسباب التي تجعل الإنسان متفائلاً، والأسباب التي تجعل الإنسان متشائماً، كما أنه ذكر فيه صور التفاؤل التي أقرها الشرع، وصور التشاؤم التي انتشرت قديمًا وحديثًا، موقف الإسلام منها.

٢ – بحث بعنوان: "دراسة حديث الشؤم في ثلاثة، دراسة حديثية عقدية"[٤].

تكلم فيه الباحث – صالح بن مقبل بن عبد الله العصيمي – عن معنى التفاؤل والتشاؤم والتطير لغة واصطلاحاً، مع ذكره للروايات في التشاؤم والطيرة، والجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، ثم تكلم عن حكم التطير وعلاجه.

٣ – بحث بعنوان: "حديث الشؤم في ثلاثة، دراسة عقدية"[٥].

تكلم فيه الباحث – أحمد عبد حسين العوايشة – عن موضوع التشاؤم من الجانب العقدي، وأن الأصل أن الإسلام نهى عن تعلق المسلم بغير الله تعالى، مع ثبوت أحاديث تعارض هذا الأصل، فقد البحث كيفية التوفيق بين الأحاديث الواردة إثبات التشاؤم وبين النهي عن التعلق بغير الله.

٤ – بحث بعنوان: "دراسة عقدية لحديث الشؤم في ثلاثة"(٦).

تكلمت الباحثة – ندى بنت حمزة خياط – عن معنى الشؤم والروايات الواردة فيه، والإشكال الواقع فيها، والأقوال في حله، والأثر الإيماني المستنبط من الدراسة.

٥ – بحث بعنوان: " دراسة تحليلية عقدية لحديث : إنما الشؤم في ثلاثة في الفرس والمرأة والدار على مذهب أهل السنة والجماعة "(٧).

قامت الباحثة – الجوهرة بنت إبراهيم السعيدي – بتخريج حديث الشؤم مع ذكر شواهد الحديث، وبيان معاني الأحاديث الواردة في الشؤم، وذكر أقوال العلماء ومناقشتها، مع ذكر الصحيح منها.

٦ – بحث بعنوان: "دراسة عقدية لحديث إنما الشؤم في ثلاثة"(٨).

قام الباحث عبدالمحسن الصاعدي بتخريج أحاديث الشؤم وبيان معانيها ثم ذكر أقوال العلماء في الجمع بينها مع بيان الصحيح منها.

٧ – بحث بعنوان : " الفأل والشؤم : المفهوم – تطبيقات وتفسيرات خاطئة – دراسة عقدية– "(٩).

تكلم فيه الباحث طارق القحطاني عن مفهوم الفأل والشؤم مع استعراض الأدلة التي يوهم ظاهرها التعارض ثم بيّن أقوال العلماء في الجمع بينها مع بيان الراجح منها واختتم بحثه بذكر جوانب تطبيقيه خاطئة لها صلة بالموضوع.

وقد اختلفت دراستي في هذا البحث عن الدراسات السابقة في طريقة معالجة موضوع البحث، مع بيان المسالك المدللة بالأقوال.

خطة البحث:

المقدمة، وتتضمن التالي:

مشكلة البحث، وحدود البحث، ومنهج البحث، وملخَّص البحث، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: معنى الشؤم، لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: الأحاديث الواردة في إثبات الشؤم.

المبحث الثالث: الأحاديث الواردة في النهي عن الشؤم والطيرة ونفيها.

المبحث الرابع: أقوال أهل العلم في أحاديث الشؤم، ومسالكهم فيها.

الخاتمة، وأهم النتائج.

فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: معنى الشؤم، لغة واصطلاحاً:

يمكننا في هذا المبحث التعرف عن معنى الشؤم في اللغة ومعرفة مفهومه في الاصطلاح عند أهل العلم، فإن المتقرر أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولذلك كان لا بد من الاطلاع على معنى الشؤم.

الشؤم لغة: أصله من شأم، والواو في الشؤم همزة ولكنها خففت فصارت واوا، وغلب عليها التخفيف حتى لم ينطق بها مهموزة، وقد شئم عليهم وشؤم وشأمهم، وما أشأمه، وقد تشاءم به. والمشأمة: الشؤم [١٠].

قال ابن فارس: "الشين والهمزة والميم أصل واحد يدل على الجانب اليسار. من ذلك المشأمة، وهي خلاف الميمنة. والشأم: أرض عن مشأمة القبلة. يقال: الشأم والشآم [١١].

وقال ابن منظور: "الشؤم: خلاف اليمن. ورجل مشؤوم على قومه، والجمع مشائيم نادر" [١٢].

وبمعنى الشؤم الطيرة، فهما بمعنى سواء كما ذكر أهل العلم واللغة.

فقد قال الأزهري: "ومعنى قولهم: اطيرنا تشاءمنا"[١٣].

ولذلك كان لا بد من التعرف على الطيرة من حيث اللغة.

الطيرة لغة: "هو مصدرُ قولك: اطَّيَّرْتُ، أي: تَطَيَّرْتُ، وهو ما يتشاءم به"[١٤].

وبهذا قال أهل اللغة، والحديث، وغيرهم.

قال الأزهري: "ومعنى قولهم: اطيرنا تشاءمنا، وهي في الأصل تطيرنا، فأجابهم فقال الله عزَّ وجل: ﴿قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ﴾ [يس: ١٩] أي: شؤمكم معكم، وهو كفرهم وقيل للشؤم: طائر وطير وطيرة"[١٥].

وقال ابن منظور: "وقيل للشؤم طائر وطير وطيرة؛ لأن العرب كان من شأنها عيافة الطير وزجرها، والتطير ببارحها ونعيق غرابها وأخذها ذات اليسار إذا أثاروها، فسموا الشؤم طيراً وطائراً وطيرةً لتشاؤمهم بها" [١٦].

وممن عرَّف التطير بالتشاؤم من أهل الحديث الإمام الحميدي، حيث يقول رحمه الله: "الطيرة: التَّطير من الشيء، والتشاؤم به، والكراهية له" [١٧].

وكذلك قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "والطيرة والشؤم بمعنى واحد" [١٨].

والسبب في تسمية الشؤم طيرة، هو ما ذكره الإمام الشافعي عند تفسيره لقول الله تعالى: (أقروا الطير على مكناتها) فقال رحمه الله تعالى: "معناه: أن أهل الجاهلية كان الرجل يخرج من بيته في حاجته، فإن رأى طيرا في طريقه طيره، فإن أخذ ذات اليمين ذهب في حاجته، وإن أخذ ذات الشمال لم يذهب"[١٩].

وأما الحكم على الطيرة بأنها شرك؛ لأن العرب كانوا يعتقدون أن الطير تجلب لهم نفعاً أو تدفع عنهم ضرراً إذا عملوا بموجبه، فكأنهم أشركوه مع الله في ذلك، وقوله: (ولكن الله يذهبه بالتوكل) معناه أنه إذا خطر له عارض التطير فتوكل على الله وسلم إليه، ولم يعمل بذلك الخاطر، غفره الله له ولم يؤاخذه به[٢٠].

المبحث الثاني: الأحاديث الواردة في إثبات الشؤم والطيرة:

إن مما ينبغي أن يعلم أن الأحاديث الواردة في الشؤم جاء عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وهي متنوعة الدلالة، والتي نتج منها حكم العلماء على تلك الروايات.

وقد تفنن المحدثون في تبويبهم لأحاديث الشؤم وتقسيمهم لها، فمنهم من ساق الأحاديث في الشؤم تحت باب واحد، كما صنع الإمام الترمذي في جامعه فقال: "بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّؤْمِ"[٢١].

ومنهم من قسمها بحسب ما حواه الحديث من ألفاظ كما صنع الإمام البخاري في الأدب المفرد فقال: "باب الشؤم في الفرس"[٢٢]، وكذلك صنع الإمام الترمذي فقال: "باب: شؤم الخيل"[٢٣].

ولما كان الأمر في تقسيم الأحاديث الواردة في الشؤم أمر واسع عند العلماء أحببنا المشاركة في هذا التقسيم، ويمكن لنا في هذا المبحث أن نقسم الأحاديث الواردة في إثبات الشؤم على قسمين:

الأول: ما جاء بصيغة الجزم.

الثاني: ما جاء بصيغة الشرط.

وهذا التقسيم وإن لم يصرح به المحدثون في تبويبهم لأحاديث الشؤم، غير أنَّ صنيعهم في تخريجهم لأحاديث الشؤم يدل على هذا التقسيم، فهم يسوقون الأحاديث التي جاءت بصيغة الجزم، كما في صحيح البخاري برقم (٢٨٥٨) و(٥٠٩٣) و(٥٧٥٣) و(٥٧٧٢)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٢٢٥)، وابن ماجه برقم (١٩٩٥)، والترمذي برقم (٣٠٣٤) و(٣٥٣٥)، والنسائي برقم (٣٥٦٩).

كما أنهم يسوقون الأحاديث التي جاءت بصيغة الشرط، كما في صحيح البخاري برقم (٢٨٥٩) و(٥٠٩٥)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٢٢٦)، و(٢٢٢٧).

وسوف نبدأ في هذا المبحث بذكر الأحاديث التي وردت بصيغة الجزم، ثم نثني بالأحاديث التي جاءت بصيغة الشرط، ومن خرجها من أهل الحديث:

الأحاديث التي وردت بصيغة الجزم:

الحديث الأول: عن عبد الله بن عمر، أنَّ رسولَ الله – صلَّى الله عليه وسلم – قال: "الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ، والمَرْأةِ، والفَرَسِ".

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ٨ / برقم ٥٠٩٣)، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧٤٦/ برقم ٢٢٢٥) كلاهما من طريق مالك، عن ابن شهاب، عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر، مرفوعاً[٢٤].

الحديث الثاني: عن عبد الله بن عمر، أنَّ رسولَ الله – صلَّى الله عليه وسلم – قال: "الشؤم في ثلاث: الفرس، والمرأة، والدار". قال سفيان: إنما نحفظه، عن سالم – يعني الشؤم –.

الحديث أخرجه أحمد في مسنده (٨/ ١٤٤ / برقم ٤٥٤٤)، والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ٣١٥/ برقم ٤٣٩٤)، والبزار في البحر الزَّخار (١٢/ ٢٥٨ / برقم ٦٠١٨) كلهم من طريق: سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، مرفوعاً[٢٥].

وزاد ابن ماجه (١/ ٦٤٢ / برقم ١٩٩٥) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، قال: "الشؤم في ثلاث: في الفرس، والمرأة، والدار". قال الزهري: فحدثني أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة، أنَّ أمه زينب، حدثته عن أم سلمة، "أنها كانت تعد هؤلاء الثلاثة، وتزيد معهن السيف" [٢٦].

الحديث الثالث: عن عبد الله بن عمر، – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: " لا عدوى ولا طيرة، إنما الشؤم في ثلاث: في الفرس، والمرأة، والدار".

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ١٣٨ / برقم ٥٧٧٢)، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧٤٧ / برقم ٢٢٢٥) كلاهما من طريق يونس، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، وحمزة، عن عبد الله بن عمر، مرفوعاً[٢٧].

الأحاديث التي وردت بصيغة الشرط:

الحديث الأول: عن جابر بن عبد الله عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: "إن كان في شيء ففي الربع، والخادم، والفرس". يعني الشؤم.

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٤٨ / برقم ٢٢٢٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن جريج، أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابراً، مرفوعاً[٢٨].

الحديث الثاني: عن سهل بن سعد الساعدي – رضي الله عنه –: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: "إن كان في شيء، ففي المرأة، والفرس، والمسكن".

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ٢٩ / برقم ٢٨٥٩)، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧٤٨ / برقم ٢٢٢٦) كلاهما من طريق مالك، عن أبي حازم بن دينار، عن سهل بن سعد الساعدي – رضي الله عنه –، مرفوعاً(٢٩).

الحديث الثالث: عن سعد بن مالك، أنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان يقول: "لا هامة، ولا عدوى، ولا طيرة، وإن تكن الطيرة في شيء ففي الفرس، والمرأة، والدار".

الحديث أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ١٢٧ / برقم ١٥٥٤)، وأبو داود في سننه (٦/ ٦٣ / برقم ٣٩٢١) كلهم من طريق يحيى بن أبي كثير، عن الحضرمي ابن لاحق، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن مالك، مرفوعاً(٣٠).

بهذا المبحث نكون قد تعرفنا على جملة من الأحاديث الواردة على الشؤم، فوجدنا أنَّ هذه الأحاديث منها ما جاءت بصيغة الجزم بوقوع الشؤم، فيما ذكره النبي – صلى الله عليه وسلم –، وهي: الفرس، والمرأة، والدار، بينما جاءت أحاديث أخرى بصيغة تفيد الشرط لوقوع الشؤم.

الحديث الرابع: عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: كان أهل الجاهلية يقولون: "إنما الطيرة في المرأة، والدَّابة، والدار، ثم قرأت: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [الحديد: ٢٢]".

أخرجه أحمد في مسنده (٤٣/ ١٩٧/ برقم ٢٦٠٨٨)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (٢/ ٥٢١/ برقم ٣٧٨٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٢٤١/ برقم ١٦٥٢٥) كلهم من طريق روح وعبد الوهاب بن عطاء، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي حسان الأعرج، عن عائشة، مرفوعاً(٣١).

المبحث الثالث: الأحاديث الواردة في النهي عن الشؤم والطيرة ونفيها:

قد وردت جملة من الأحاديث في النهي عن الشؤم والطيرة ونفيها عن النبي — صلى الله عليه وسلم – عن عدة من الصحابة – رضي الله عنهم –، وهي في ظهارها تعارض تلك الأحاديث التي جاءت في إثبات الشؤم، وسوف نذكر في هذا المبحث جملة من تلك الأحاديث، وهي كما يلي:

الحديث الأول: عن أبي هريرة، قال: "كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يحب الفأل الحسن، ويكره الطيرة".

أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/ ١١٧٠/ برقم ٣٥٣٦)، وأحمد في مسنده (١٤/ ١٢٢/ برقم ٨٣٩٣)، وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٤٩٠/ برقم ٦١٢١) كلهم من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعاً (٣٢).

الحديث الثاني: عن عبد الله بن مسعود، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الطيرة شرك، وما منا إلا، ولكن الله عزَّ وجل يذهبه بالتوكل".

أخرجه أحمد في مسنده (٦/ ٢١٣ / برقم ٣٦٨٧)، وأبو داود في سننه (٦/ ٥٤/ برقم ٣٩١٥)، وابن ماجه في سننه (٢/ ١١٧٠/ برقم ٣٥٣٨) كلهم من طريق سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن عيسى بن عاصم، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود، مرفوعاً (٣٣).

الحديث الثالث: عن أبي هريرة، قال: سمعت النبي – صلى الله عليه وسلم – يقول: «لا طيرة وخيرها الفأل» قيل: يا رسول الله وما الفأل؟ قال: «الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم».

أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ١٣٥/ برقم ٥٧٥٥)، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧٤٥ / برقم ٢٢٢٣) كلاهما من طريق معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن أبا هريرة، مرفوعاً (٣٤).

الحديث الرابع: عن ابن عباس، أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: "لا طيرة ولا عدوى، ولا هامة ولا صفر"، قال: فقال رجل: يا رسول الله، إنا لنأخذ الشاة الجرباء، فنطرحها في الغنم، فتجرب قال: " فمن أعدى الأول؟!".

أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١٥٩/ برقم ٣٠٣١)، وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٤٨٦/ برقم ٦١١٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٢٨٨/ برقم ١١٧٦٤) كلهم من طريق أبي عوانة، عن سماك، عن عكرمة، عن بن عباس، مرفوعاً (٣٥).

المبحث الرابع: أقوال أهل العلم في أحاديث الشؤم، ومسالكهم فيها:

قبل الشروع في ذكر أقوال أهل العلم في أحاديث الشؤم، ومسالكهم فيها، فإنه يجدر بنا التنبيه عن الأحاديث الواردة في الشؤم إثباتاً ونفياً.

فإن الناظر في الأحاديث الواردة في الشؤم والطيرة يجد أن ظاهرها التعارض، فإن بعض الأحاديث جاءت بإثبات الشؤم، كالشؤم في الدار، والفرس، والمرأة، بينما نجد بعض الأحاديث جاءت بنفي الشؤم، والنهي عنه، وهذا يجعل الناظر في تلك الأحاديث يظهر له من أول وهلة أنَّ بين تلك الأحاديث تعارضا.

وليس الأمر كذلك، فإن العلماء قد صرحوا بأن الأصل في الأدلة عدم التعارض، لاسيما إذا كانت الأدلة صحيحة، فإنها وحي من الله تعالى.

وما يظهر للناظر في تلك الأدلة من تعارض، فهو ليس بالتعارض الحقيقي بين نصوص الوحيين، وإنما هو في ظاهر الأمر، وفي نظر ذلك المجتهد، فقد يظهر للعالم تعارضاً بينما لا يظهر لعالم آخر، وأما في حقيقة الأمر فليس هناك تعارض.

وفي ذلك يقول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: "لا يصح عن النّبي – صلى الله عليه وسلم – أبداً حديثان صحيحان متضادان، ينفي أحدهما ما يشبه الآخر من غير جهة الخصوص والعموم والإجمال والتفسير، إلا على وجه النسخ وإن لم يجده" (٣٦).

ويؤكد عدم التعارض بين الأدلة الصحيحة الإمام ابن خزيمة، فيقول رحمه الله تعالى: "لا أعرف أنّه روي عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده، فليأت به حتى أؤلف بينهما"(٣٧).

بل صرح شيخ الإسلام ابن تيمية أنَّ هذا النوع من التعارض بين الأدلة لا يجوز وقوعه في الشرع، فيقول رحمه الله تعالى: "لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان من جميع الوجوه، وليس مع أحدهما ترجيح يقوم به"(٣٨).

وكذلك نفى العلامة ابن القيم وجود التعارض الحقيقي بين الأدلة الصحيحة، فيقول رحمه الله تعالى: "وأما حديثان صحيحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخاً للآخر، فهذا لا يوجد أصلاً، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة من التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحة ومعلوله، أو القصور في فهم مراده، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معاً، ومن هاهنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع"(٣٩).

وهذا الذي يجب في حق كل مسلم أن يعتقد أنه ليس هناك تعارض بين نصوص الوحي، إذ إن كل ما جاء به النبي – صلى الله عليه وسلم – هو من عند الله تعالى، وأن هذا الدين محفوظ بحفظ الله تعالى، كما قال جل وعلا: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فإذا تبين لنا أنه ليس هناك تعارض حقيقي بين نصوص الوحي، بل يرجع ذلك للمجتهد كما قال الإمام الشاطبي رحمه الله: "لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما، بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ، أمكن التعارض بين الأدلة عندهم" (٤٠).

ومن هنا كان على أهل العلم بيان التوافق بين تلك الأدلة الواردة في الشؤم ثبوتاً ونفياً، ودفع التعارض الظاهر بين تلك الأدلة.

والناظر في أقوال أهل العلم يجد أنهم قد اختلفوا في توجيه هذه الأحاديث اختلافًا كبيرًا، ويمكن أن نجملها في أربعة مسالك رئيسة، وهي كما يلي:

المسلك الأول الجمع:

وهو حمل أحاديث الشؤم على ظاهرها، وجعلها مخصصة لعموم نفي الشؤم والطيرة.

فقال أصحاب هذا المسلك بإباحة الشؤم في الثلاث الواردة في الحديث، وهي: الدار، والمرأة، والفرس، وجعلوها مخصصة لأحاديث عموم نفي الطيرة.

وقد قال بهذا القول جماعة من أهل العلم: كالإمام مالك، وابن قتيبة، والشوكاني.

قال الإمام مالك تعليقاً على حديث الشؤم: "وهو على ظاهره، وإنَّ الدار قد يجعل الله تبارك وتعالى سكناها سبباً للضرر أو الهلاك، وكذا اتخاذ المرأة المعيّنة، أو الفرس، أو الخادم، قد يحصل الهلاك عنده بقضاء الله تعالى"(٤١).

وممن نقل هذا القول عن الإمام مالك جماعة من علماء المالكية، منهم: المازري، والقاضي عياض.

فقال المازري رحمه الله: "فمالكٌ – رضي الله عنه – أخذ هذا الحديث على ظاهره، ولم يتأوله"(٤٢).

وكذلك نقله عنه القاضي عياض فقال رحمه الله تعالى: "وتفسير مالك له في غير الموطأ على ظاهره، وذلك بجري العادة من قدر الله في ذلك، وهو ظاهر ترجمته له فيه" (٤٣).

بل روى الإمام أبو داود في سننه، عن الإمام مالك، أنه سُئل عن الشؤم في الفرس، والدار؟، فقال: كم من دار سكنها قوم فهلكوا، ثم سكنها آخرون فهلكوا، فهذا تفسيره فيما ترى، والله أعلم"(٤٤).

وممن قال بهذا القول: الإمام ابن قتيبة الدينوري حيث يقول رحمه الله تعالى: "ووجهه أنَّ أهل الجاهلية كانوا يتطيرون، فنهاهم النَّبي، وأعلمهم أن لا طيرة، فلما أبوا أن ينتهوا، بقيت الطيرة في هذه الأشياء الثلاثة" (٤٥).

وقد اعترض العلامة القرطبي على كلام ابن قتيبة، فقال رحمه الله تعالى: "ولا يظن به أنه يَحمله على ما كانت الجاهلية تعتقده بناء على أنَّ ذلك يضر وينفع بذاته، فإنَّ ذلك خطأ، وإنما عنى أنَّ هذه الأشياء هي أكثر ما يتطير به الناس، فمن وقع في نفسه شيء أبيح له أن يتركه، ويستبدل به غيره" (٤٦).

واختار العلامة الشوكاني هذا المسلك، فقال رحمه الله: "والرَّاجح ما قاله مالك، وهو الذي يدل عليه حديث أنس (٤٧) الذي ذكرنا، فيكون حديث الشؤم مخصصاً لعموم حديث الطيرة، فهو في قوة: (لا طيرة إلا في هذه الثلاث)" (٤٨).

المسلك الثاني التأويل:

وذهب قوم من أهل العلم إلى القول بتأويل حديث الشؤم، وحمله على غير ظاهره، غير أنهم اختلفوا في تعيين التأويل؛ فتنوعت أقوالهم في ذلك، ويمكن أن نذكر تلك الأقوال:

القول الأول: أنَّ حديث الشؤم إنما سيق لبيان اعتقاد النّاس في ذلك، لا إنه إخبار من النّبي – صلى الله عليه وسلم – بثبوت ذلك"(٤٩).

ويُستدل لهذا القول بحديث عن عائشة – رضي الله عنها –، قالت: كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: "كان أهل الجاهلية يقولون: إنما الطيرة في المرأة، والدابة، والدار، ثم قرأت: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [الحديد: ٢٢]"(٥٠).

وهذا التأويل مردود من وجهين:

الأول: أن ليس هذا ما أرسل به النبي – صلى الله عليه وسلم –.

قال ابن العربي المالكي رحمه الله تعالى: "هذا جواب ساقط؛ لأنه لم يبعث ليخبر النّاس عن معتقداتهم الماضية والحاصلة، وإنما بعث ليعلمهم ما يلزمهم أن يعتقدوه"(٥١).

الثاني: أنَّ سياق الأحاديث الصحيحة المتقدمة يُبعد هذا التأويل.

القول الثاني: أنَّ المراد بشؤم الدار ضيقها وسوء جيرانها وأذاهم، وقيل: بعدها عن المساجد وعدم سماع الآذان منها، وشؤم المرأة: عدم ولادتها وسلاطة لسانها وتعرضها للريب، وشؤم الفرس أن لا يغزو عليها. وقيل: يحمل ذلك على قلة الموافقة، وسوء الطباع(٥٢).

واستدلوا على هذا القول بحديث سعد بن أبي وقاص – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "من سعادة ابن آدم ثلاثة، ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة، فمن سعادته المرأة الصالحة، والمسكن الواسع، والمركب الصالح، ومن شقاوة ابن آدم المرأة السوء، والمسكن السوء، والمركب السوء"(٥٣).

القول الثالث: أنَّ معنى الحديث: إخباره عن الأسباب المثيرة للطيرة الكامنة في الغرائز.

بمعنى: أنَّ المثير للطيرة في غرائز النّاس هي هذه الثلاث، فأخبرنا بهذا لنأخذ الحذر منها، فإن الحوادث التي تكثر مع هذه الأشياء – الدار، والمرأة، والفرس –، والمصائب التي تتوالى عندها، تدعو النّاس إلى التشاؤم بها، فقال: التشاؤم فيها أي: أن الله يقدره فيها على قوم دون قوم فخاطبهم النّبي – صلى الله عليه وسلم – بذلك لما استقر عندهم منه صلى الله عليه وسلم من إبطال الطيرة وإنكار العدوى".

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: "وقالت طائفة أخرى: معنى الحديث إخباره عن الأسباب المثيرة للطيرة

الكامنة في الغرائز، يعنى: أن المثير للطيرة في غرائز الناس هي هذه الثلاثة، فأخبرنا بهذا لنأخذ الحذر منها"(٥٤).

القول الرابع: ما ذهب إليه ابن حجر من أنَّ المراد بذلك حسم المادة وسدّ الذريعة؛ لئلا يوافق شيء من ذلك القدر، فيعتقد من وقع له أنَّ ذلك من العدوى أو من الطيرة، فيقع في اعتقاد ما نهي عن اعتقاده، فأشير إلى اجتناب مثل ذلك (٥٥).

القول الخامس: أنّ الشؤم في هذه الثلاثة إنَّما يلحق من تشاءم بها وتطير بها، فيكون شؤمها عليه.

واستدلوا بحديث أَنس بن مالك، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "لا طيرةَ، والطيرة على من تطيّر، وإن تك في شيء؛ ففي الدار والفرسِ والمرأة" (٥٦).

قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى: "وقالت طائفة أخرى الشؤم في هذه الثلاثة: إنما يلحق من تشاءم بها وتطير بها، فيكون شؤمها عليه، ومن توكل على الله ولم يتشاءم ولم يتطير لم تكن مشؤمة عليه"(٥٧).

القول السادس: أن المراد بالشؤم في هذه الأشياء، أنَّها أعيان وظروف وأسباب محسوسة يقدّر الله تعالى بها الشؤم واليمن والضر والنَّفع، فمن ابتلي بشؤم شيء منها، ووجد في نفسه الكراهة أبيح له تركه، وليس المراد ما يعتقده أهل الجاهلية من أنها مؤثرة بذاتها.

وهذا ما ذهب إليه جمع من أهل العلم: كالخطابي، وابن القيم، وابن رجب.

فقد قال الإمام الخطابي رحمه الله تعالى: "اليمن والشؤم سمتان لما يصيب الإنسان من الخير والشر والنفع والضر، ولا يكون شيء من ذلك إلا بمشيئة الله وقضائه، وإنما هذه الأشياء محال وظروف جعلت مواقع لأقضيته ليس لها بأنفسها وطبائعها فعل، ولا تأثير في شيء إلا أنّها لما كانت أعم الأشياء التي يقتنيها الناس، وكان الإنسان في غالب أحواله لا يستغني عن دار يسكنها وزوجة يعاشرها وفرس يرتبطه، وكان لا يخلو من عارض مكروه في زمانه، ودهره أضيف اليمن، والشؤم إليها إضافة مكان ومحل، وهما صادران عن مشيئة الله سبحانه"(٥٨).

وبهذا قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى: "إخباره بالشؤم أنه يكون في هذه الثلاث ليس فيه إثبات الطيرة، وإنما غايته أنّ الله سبحانه قد يخلق منها أعياناً مشؤومة على من قاربها وسكنها، وأعيانا مباركة لا يلحق من قاربها منها شؤم ولا شر، وهذا كما يعطي سبحانه الوالدين ولداً مباركاً يريان الخير على وجهه، ويعطى غيرهما ولداً مشؤوماً نذلاً يريان الشر على وجهه، وكذلك ما يعطاه العبد من ولاية، أو غيرها، فكذلك الدار والمرأة والفرس"(٥٩).

ويؤكد هذا الحافظ ابن رجب، فيقول رحمه الله تعالى: "والتحقيق أن يقال في إثبات الشؤم في هذه الثلاث، ما ذكرناه في النّهي عن إيراد المريض على الصحيح، والفرار من المجذوم، ومن أرض الطاعون، أنّ

هذه الثلاث أسباب يقدر الله تعالى بها اليمن والشؤم ويقرنه، ولهذا يشرع لمن استفاد زوجةً أو أمةً أو دابةً أن يسأل الله تعالى من خيرها، وخير ما جبلت عليه"(٦٠).

فإن قيل: إن ذلك جارٍ في كل مشؤوم سواء كانت الثلاث المذكورة في الحديث، أو غيرها زوجةً الأمة أو الدابة وغيرهما، فما وجه خصوصية هذه الثلاث بالذكر؟

أجاب عن ذلك العلامة أبو العباس القرطبي بقوله رحمه الله: "وجه خصوصية هذه الثلاثة بالذكر: أنها ضرورية في الوجود ولا بد للإنسان منها، ومن ملازمتها غالباً فأكثر ما يقع التشاؤم بها فخصها بالذكر لذلك" (٦١).

المسلك الثالث النسخ: وهو أن أحاديث نفي التشاؤم والتَّطير ناسخة لأحاديث إثباته في الدار، والمرأة، والفرس.

وهو ما ذكره ابن عبد البر من جملة الاحتمالات الواردة في شرح الحديث، حيث قال رحمه الله تعالى: "وقد يحتمل أن يكون قول رسول الله: (الشؤم في ثلاثة في الدار، والمرأة، والفرس)، كان في أول الإسلام خبراً عمَّا كانت تعتقده العرب في جاهليتها، على ما قالت عائشة، ثم نسخ ذلك وأبطله القرآن والسنن" (٦٢).

ويجاب عن هذه الدعوى بما يلي:

١- أنَّ النسخ لا يثبت بالاحتمال، بل يشترط فيه معرفة التاريخ حتى يعرف الناسخ من المنسوخ، وفي هذه الأحاديث يتعذر معرفة ذلك.

٢- أنَّ من شروط النسخ تعذر الجمع، والجمع غير متعذر؛ لأنهما وردا في حديث واحد(٦٣).

المسلك الرابع الترجيح: وهو الترجيح بين أحاديث إثبات التشاؤم، وأحاديث نفي للتشاؤم، وسلك مسلك الترجيح فريقان من أهل العلم:

الفريق الأول: الذين ردوا أحاديث الشؤم وأنكروها أصلاً، وخطأوا الراوي لها.

وكان على رأس هذا الفريق أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها –، فقد أخرج الإمام أحمد والطحاوي: أنه دخل رجلان من بني عامر على عائشة – رضي الله عنها –، فأخبراها: أنَّ أبا هريرة يحدّث عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنّه قال: (إنَّ الطيرة في المرأة والدار والفرس) فغضبت، وطارت شقة (٦٤) منها في السماء وشقة في الأرض فقالت: والذي أنزل الفرقان على محمَّد ما قالها رسول الله قط، إنَّما قال: (إنَّ أهل الجاهلية كانوا يتطيَّرون من ذلك) (٦٥).

واستدل على صحة إنكار عائشة بما أخرجه أحمد في مسنده، عن محمد بن قيس، قال: سئل أبو

هريرة: هل سمعت من رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: " الطيرة في ثلاث: في المسكن، والفرس، والمرأة " قال: قلت: إذن أقول على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ما لم يقل، ولكني سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: " أصدق الطيرة الفأل، والعين حق"(٦٦).

وأجيب على هذا الإنكار من عائشة – رضي الله عنها –:

أن كلامها متعقَّب، فلا يسلَّم لها بأن أبا هريرة انفرد؛ إذ لم يَرُوه أبو هريرة وحده، بل رواه عدد من الصحابة – رضي الله عنهم –، كابن عمر، وسهل بن سعد، وجابر بن عبد الله، وسعد بن أبي وقاص – رضي الله عنهم – كما تقدم معنا.

وقد تعقب جماعة من أهل العلم ردَّ عائشة – رضي الله عنهم –، من أولئك العلامة ابن الجوزي حيث قال رحمه الله: "الخبر رواه جماعة ثقات، فلا يُعتمد على ردِّها" (٦٧).

وكذلك رده العلامة ابن القيم، فقال رحمه الله: "والمقصود أنَّ عائشة – رضي الله عنها – ردت هذا الحديث وأنكرته وخطأت قائله، ولكن قول عائشة هذا مرجوح، ولها – رضي الله عنها ـ اجتهاد في رد بعض الأحاديث الصحيحة، خالفها فيه غيرها من الصحابة، وهي – رضي الله عنها – لما ظنت أنَّ هذا الحديث يقتضي إثبات الطيرة التي هي من الشرك لم يسعها غير تكذيبه ورده، ولكن الذين رووه ممن لا يمكن رد روايتهم ، ولم ينفرد بهذا أبو هريرة وحده ، ولو انفرد به فهو حافظ الأمة على الإطلاق، وكل ما رواه عن النّبي – صلى الله عليه وسلم – فهو صحيح، بل قد رواه عن النّبي – صلى الله عليه وسلم عبدالله بن عمر – وسهل بن سعد، وجابر بن عبدالله، وأحاديثهم في الصحيح، فالحق أنَّ الواجب بيان معنى هذا الحديث، ومباينته للطيرة الشركية" (٦٨).

وممن رده أيضاً الحافظ ابن حجر، فقال رحمه الله: "ولا معنى لإنكار ذلك على أبي هريرة مع موافقته من ذكرنا من الصحابة له في ذلك" (٦٩).

وأما ما استدل به على صحة إنكار عائشة بما أخرجه أحمد في مسنده، عن محمد بن قيس، قال: سئل أبو هريرة: "الطيرة في ثلاث ...". فضعيف لا يُحتج به.

الفريق الثاني: لم يردوا أحاديث الشؤم بكاملها، وإنما ردوا رواية الجزم، وهي قوله – صلى الله عليه وسلم –: (الشؤم في ثلاث ...).

فقال أصحاب هذا القول: بأن الراوي غلط فيها، وقدَّموا عليها رواية التعليق والشرط، وهي قوله – صلى الله عليه وسلم –: (إن كان الشؤم في شيء ...). ومن هؤلاء الطحاوي، والطبري، وابن عبد البر، والألباني.

فقد قال الإمام الطحاوي بعد إيراد الحديث: "فلم يخبر أنَّها فيه، وإنما قال: إن تكن في شيء ففيه، أي: لو كانت تكون في شيء لكانت في هؤلاء، فإذا لم تكن في هؤلاء الثلاثة، فليست في شيء[٧٠].

ويقول الإمام الطبري رحمه الله: "وأما قوله: (إن كان الشؤم في شيء: ففي الدار، والمرأة، والفرس)، فإنَّه لم يثبت بذلك صحة الطيرة، بل إنَّما أخبر – صلى الله عليه وسلم – أنَّ ذلك إن كان في شيء ففي هذه الثلاث، وذلك إلى النفي أقرب منه إلى الإيجاب" [٧١].

وقال الألباني رحمه الله: "والحديث يُعطي بمفهومه أن لا شؤم في شيء؛ لأنّ معناه لو كان الشؤم ثابتاً في شيء إنما كان في هذه الثلاثة، لكنه ليس ثابتاً في شيء أصلاً، وعليه فما في بعض الروايات بلفظ: (الشؤم في ثلاثة) أو (إنما الشؤم في ثلاثة) فهو اختصار وتصرف من بعض الرواة" [٧٢]. وحكم الألباني على رواية الجزم بقوله: "فهو بهذا اللفظ شاذ مرجوح" [٧٣].

واستدل أصحاب هذا القول على ردِّ رواية الجزم بحديث: "لا شؤم، وقد يكون اليمن في ثلاثة: في المرأة، والفرس، والدار" [٧٤].

ويمكن أن يجاب عن أدلة أصحاب هذا القول بما يلي:

١ – أنَّ الترجيح لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع، وهو هنا غير متعذر.

٢ – أنَّ رواية الجزم جاءت من عدة طرق في الصحيحين، عن الزهري، عن حمزة، وسالم ابني عبد الله بن عمر، ولها شاهد عند الطحاوي من طريق عتبة بن مسلم، عن حمزة بن عبدالله، عن أبيه، فلا سبيل إلى تغليط الرَّاوي فيها، أو وصفه بالشذوذ، كما أنه لا منافاة بين رواية الجزم، ورواية التعليق.

يقول سليمان بن عبد الله رحمه الله: "لا يصح تغليطه مع إمكان حمله على الصِّحة، ورواية تعليقه للشرط لا تدل على نفي رواية الجزم" [٧٥].

٣ – أما استدلالهم بحديث: "لا شؤم، وقد يكون اليمن في ثلاثة". فقد قال عنه الحافظ ابن رجب رحمه الله: "ولكن إسناد هذه الرواية، لا يقاوم ذلك الإسناد"[٧٦].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "في إسناده ضعف، مع مخالفته للأحاديث الصحيحة"[٧٧].

والذي يظهر أنَّ الشؤم المثبت في حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: هو ما يجده الإنسان في نفسه من الكراهة عند حصول الضرر من هذه الأشياء أو فيها، وأنَّ الشؤم الحاصل في هذه الأشياء ليس في ذواتها، وإنما ما قد يجده العبد في نفسه تجاهها، وسماته هي[٧٨].:

١ – أنه لا يكون إلا بعد وقوع الضرر وتكراره، فإذا تضرر الإنسان من شيء أبيح له تركه.

٢ – أن يكون بصفة مذمومة موجودة في الشيء، بخلاف التطير الممنوع، فإنه يكون السبب خارج عن

الشيء غالباً.

٣ – أنَّ الأثر المترتب على التشاؤم من هذه الأشياء، هو تركها ومفارقتها مع اعتقاد أنَّ الله تعالى هو الخالق الفعّال لما يريد بيده النفع والضر سبحانه، وأنَّ هذه الأشياء ليس لها بنفسها تأثير ويدل على هذا قوله – صلى الله عليه وسلم – في الحديث: "الشؤم في ثلاث"؛ لأنَّ (في) للظرفية، كما هو معلوم.

ويدل عليه أيضاً حديث أنس – رضي الله عنه – أنه قال: قال رجل: يا رسول الله، إنا كنا في دار كثير فيها عددنا وكثير فيها أموالنا، فتحولنا إلى دار أخرى، فقلَّ فيها عددنا، وقلَّت فيها أموالنا، فقال رسول الله: (ذروها ذميمة) (٧٩).

علَّق الإمام ابن قتيبة على الحديث بقوله رحمه الله: "وإنما أمرهم بالتحول منها؛ لأنهم كانوا مقيمين فيها على استثقال لظلها، واستحياش بما نالهم فيها، فأمرهم بالتحول، وقد جعل الله في غرائز النّاس وتركيبهم استثقال ما نالهم السوء فيه، وإن كان لا سبب له في ذلك، وحب من جرى على يده الخير لهم، وإن لم يردهم به، وبغض من جرى على يده الشر لهم، وإن لم يردهم به" (٨٠).

وهذا القول هو الذي ذهب إليه الخطابي، وابن رجب، وابن القيم.

أما التشاؤم المحرَّم، فهو ما كان من سماته الآتي:

١ – أن يكون قبل إقدامه على الشيء، كما في حديث معاوية بن الحكم السلمي – رضي الله عنه : ومنا رجال يتطيرون، قال – صلى الله عليه وسلم –: " ذاك شيء يجدونه في صدورهم، فلا يصدنهم" (٨١). فنهاهم النبي – صلى الله عليه وسلم –، عن ترك ما عزموا الإقدام عليه بسبب التشاؤم، فكان التشاؤم مانعاً لهم على الإقدام على الشيء.

٢ – الاعتقاد أنَّ المتطير منه مؤثر بذاته، وأنه سبب في جلب النَّفع ودفع الضر.

أهم النتائج:

ويمكن أن نلخصَّ هذا البحث في النقاط التالية:

١ – أن معنى الشؤم هو الجانب اليسار، أو خلاف الميمنة، وهو مأخوذ من فعل أهل الجاهلية إذا رأوا طيراً في طريقهم طيروه، فإذا أخذ ذات الشمال لم يذهبوا في حاجتهم أو سفرهم.

٢ – أن التشاؤم والتَّطير من الشرك؛ لأن فيه اعتقاد أن الطَّير تجلب نفعاً، أو تدفع ضرراً، من دون الله تعالى.

٣ – أن الأحاديث الواردة في التشاؤم منها ما جاء بإثبات التشاؤم، ومنها ما جاء بنفي التشاؤم.

٤ – تنوع مسالك العلماء في التعامل مع الأحاديث الواردة في التشاؤم إثباتاً ونفياً، بين أربعة مسالك:

مسلك الجمع، ومسلك التأويل، ومسلك النسخ، ومسلك الترجيح.

٥ – الراجح من أقوال العلماء، أن الشؤم هو ما يجده الإنسان في نفسه من الكراهة عند حصول الضرر من الأشياء المذكورة في الحديث، وما قد يجده العبد في نفسه تجاهها، وليس الشؤم في ذواتها.

هوامش البحث:

(١) انظر مفتاح دار السعادة ، لابن القيم ٢ / ٣٢٠.

(٢) سيأتي معنا تخريج الحديث.

(٣) قدم هذا البحث لنيل درجة الماجستير في الحديث الشريف وعلومه بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة، شهر يونيو/ ٢٠٢٠م – شهر شوال/ ١٤٤١هـ.

(٤) هذا البحث اعده الدكتور: صالح بن مقبل بن عبد الله العصيمي، عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٥) هذا البحث أعده الدكتور: أحمد عبد حسين العوايشة، في مجلة الجامعة الأردنية للدراسات الإسلامية، وتم نشره بتاريخ ٧ / ٨ / ٢٠١٩م.

(٦) هذا البحث أعدنه الدكتورة: ندى بنت حمزة خياط، في مجلة كلية دار العلوم القاهرة، نشر بتاريخ ٢٠١٥م.

(٧) هذا البحث أعدته الدكتورة: الجوهرة بنت إبراهيم السعيدي، في مجلة الدراسات العربية كلية دار العلوم المنيا، نشر بتاريخ ٢٠١٠م.

(٨) هذا البحث أعده الدكتور عبد المحسن الصاعدي، في كلية علوم الدين الأزهر، نشر بتاريخ ٢٠١١م.

(٩) هذا البحث أعده الدكتور طارق بن سعيد القحطاني، في مجلة الدراسات العقدية – العدد الثامن عشر.

(١٠) انظر: العين (٦/ ٢٩٥)، تهذيب اللغة (١١/ ٢٩٩)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥/ ١٩٥٧)، لسان العرب (١٢/ ٣١٤).

(١١) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٢٣٩).

(١٢) انظر: لسان العرب (١٢/ ٣١٤).

(١٣) انظر: تهذيب اللغة (١٤/ ١١).

(١٤) انظر: العين (٧/ ٤٤٧)، تهذيب اللغة (١٤/ ١١)، مختار الصحاح (ص: ١٩٥).

(١٥) انظر: تهذيب اللغة (١٤/ ١١).

(١٦) انظر: لسان العرب (٤/ ٥١٢).

(١٧) انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (ص: ٣٠٩).

(١٨) انظر: فتح الباري لابن حجر (٦/ ٦١).

(١٩) انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ١٦٢).

(٢٠) انظر: لسان العرب (٤/ ٥١٣).

(٢١) انظر: سنن الترمذي (٤/ ٤٢٣).

(٢٢) انظر: الأدب المفرد (ص: ٤٩٥).

(٢٣) انظر: سنن النسائي (٦/ ٢٢٠).

(٢٤) انظر: صحيح البخاري كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، وصحيح مسلم كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم.

(٢٥) انظر: السنن الكبرى للنسائي كتاب الخيل، باب شؤم الخيل. والحديث إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢٦) انظر: سنن ابن ماجه كتاب النكاح، باب ما يكون فيه اليمن والشؤم.

(٢٧) انظر: صحيح البخاري كتاب الطب، باب لا عدوى، وصحيح مسلم كتاب السلام، بَابُ الطِّيَرَةِ والفَأْل وما يكون فيه من الشؤم.

(٢٨) انظر: صحيح مسلم كتاب السلام، بَابُ الطِّيَرَةِ والفَأْل وما يكون فيه من الشؤم.

(٢٩) انظر: صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير، باب ما يذكر من شؤم الفرس، وصحيح مسلم كتاب السلام، بَابُ الطِّيَرَةِ والفَأْل وما يكون فيه من الشؤم.

(٣٠) انظر: سنن أبي داود كتاب الطب، بَابٌ فِي الطِّيَرَةِ، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب القسامة، باب العيافة والطيرة (٨/ ٢٤١ / برقم ١٦٥٢٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار كتاب الكراهة بَابُ الرَّجُلِ يَكُونُ بِهِ الدَّاءُ هَلْ يُجْتَنَبُ أَمْ لَا؟ (٤/ ٣١٣ / برقم ٧٠٩٧، ٧١٠١).

والحديث إسناده جيد، رجاله ثقات رجال الشيخين غير الحضرمي بن لاحق، فمن رجال أبي داود والنسائي، وهو صدوق.

(٣١) انظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم، كتاب التفسير، بابا تفسير سورة الحديد بسم الله الرحمن الرحيم، السنن الكبرى للبيهقي، كتاب القسامة، باب العيافة والطيرة والطرق.

والحديث إسناده صحيح على شرط مسلم، وفيه أبو حسان – وهو الأعرج –، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين.

(٣٢) انظر: سنن ابن ماجه، كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، وصحيح ابن حبان، كتاب العدوي والطيرة والفأل، ذكر الزجر عن تطير المرء في الأشياء.

والحديث إسناد حسن، محمد بن عمرو – وهو ابن علقمة الليثي – صدوق حسن الحديث، وباقي رجاله ثقات.

(٣٣) انظر: سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في الطيرة، وسنن ابن ماجة، كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة.

والحديث إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عيسى بن عاصم، وهو الأسدي، فقد روى له أصحاب السنن عدا النسائي، وهو ثقة.

(٣٤) انظر: صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الفأل، وصحيح مسلم، كتاب السلام، بَابُ الطِّيَرَةِ والفَأْل وما يكون فيه من الشؤم.

(٣٥) انظر: أخرجه ابن حبان، كِتَابُ الْعَدْوَى وَالطِّيَرَةِ وَالْفَأْلِ، ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذه السنة اختلف على أبي هريرة فيها ونفى صحتها أصلاً.

والحديث صحيح لغيره، سماك بن حرب قد تُوبع، فقد تابعه قتيبة بن سعيد كما عند ابن حبان، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير عكرمة، فمن رجال البخاري.

(٣٦) انظر: الرسالة للشافعي (ص: ١٧٣).

(٣٧) انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٦٠٦).

(٣٨) انظر: المسودَّة في أصول الفقه (ص: ٣٠٩).

(٣٩) انظر: المسودَّة في أصول الفقه (ص: ٣٠٩).

(٤٠) انظر: الموافقات في أصول الشريعة (٤ / ٢١٧).

(٤١) انظر: شرح مسلم للنووي (١٤ / ٢٢٠، ٢٢١).

(٤٢) انظر: المعلم بفوائد مسلم (٣ / ١٠).

(٤٣) انظر: مشارق الأنوار (٢ / ٢٤٢).

(٤٤) انظر: سنن أبي داود (٤/ ٢٨) برقم (٣٩٢٤). وحكم عليه الألباني بأنه صحيح مقطوع صحيح.

(٤٥) انظر: فتح الباري (٦ / ٧٢).

(٤٦) انظر: فتح الباري (٦ / ٧٢).

(٤٧) ونصُّ حديث أنس – رضي الله عنه – قال: قال رجل: يا رسول الله: إنا كنا في دار كثير فيها عددنا وكثير فيها أموالنا فتحولنا إلى دار أخرى، فقل فيها عددنا، وقلت فيها أموالنا، فقال رسول الله: (ذروها ذميمة)".

أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص: ٤٩٧) برقم (٩١٨)، وأبو داود (٦/ ٦٧) برقم (٣٩٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٢٤١) برقم (١٦٥٢٨).

والحديث قال فيه البخاري في "الأدب المفرد": في إسناده نظر.

وحسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٢٨٩) برقم (٧٩٠)، وكذلك حسن إسناده شعيب الأرنؤوط.

(٤٨) انظر: نيل الأوطار (٢١٩ / ٧).

(٤٩) انظر: فتح الباري (٦ / ٧٣).

(٥٠) سبق تخريجه، والحديث إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٥١) انظر: فتح الباري (٦ / ٧٣)، التنوير شرح الجامع الصغير (٧/ ١٨٧).

(٥٢) انظر: طرح التثريب (٨ / ١٢٢).

(٥٣) أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٥٥) برقم (١٤٤٥) وابن حبان (٩/ ٣٤٠) برقم (٤٠٣٢) حسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣ / ٣٩)، برقم (١٠٤٧).

(٥٤) انظر: مفتاح دار السعادة (٣/ ١٥٥٥).

(٥٥) انظر: فتح الباري (٦ / ٧٣).

(٥٦) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤ / ٣١٤)، وابن جرير في تهذيب الآثار (١ / ١٩)، وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٤٩٢)، قال الحافظ في الفتح: "في صحنه نظر؛ لأنه من رواية عتبة بن حميد وعتبة مختلف فيه". انظر: الفتح (٦ /٧٤). والحديث حسن إسناده شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان.

(٥٧) انظر: مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٥٦).

(٥٨) انظر: أعلام الحديث (٢ / ١٣٧٩).

(٥٩) انظر: مفتاح دار السعادة (ص: ٦١٤).

(٦٠) انظر: لطائف المعارف (ص: ٨٣).

(٦١) انظر: المفهم (٥ / ٦٣٠).

(٦٢) انظر: التمهيد (٩ / ٢٠٠).

(٦٣) انظر: فتح الباري (٦ / ٧٤).

(٦٤) وطارت شقة: هو مبالغة في الغضب والغيظ. يقال: قد انشق فلان من الغضب، كأنه امتلأ باطنه به حتى انشق، ومنه قوله عزَّ وجل: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٨]. انظر: لسان العرب (١٨٢ / ١٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٢/ ٤٩١).

(٦٥) أخرجه أحمد في مسنده (٤٣/ ١٥٨) برقم (٢٦٠٣٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢/ ٢٥٥) برقم (٧٨٦). والحديث إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٦٦) أخرجه أحمد في مسنده (١٣/ ٢٦٥) برقم (٧٨٨٣). والحديث إسناده ضعيف لضعف أبي معشر – واسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي–، ثم هو منقطع، فمحمد بن قيس المدني، حديثه هذا عن الصحابة مرسل.

(٦٧) نقله عنه الزركشي في الإجابة (ص: ١٠٠).

(٦٨) انظر: مفتاح دار السعادة (ص: ٢١١).

(٢) انظر: فتح الباري (٦ /٧٣).

(٣) انظر: شرح معاني الآثار (٤ / ٣١٤).

(٧١) انظر: تهذيب الآثار (١ / ٣١).

(٧٢) انظر: السلسلة الصحيحة (١ / ٧٢٧).

(٧٣) انظر: السلسلة الصحيحة (٤ / ٥٦٥).

(٧٤) أخرجه الترمذي في جامعه (٥/ ١٢٦) برقم (٢٨٢٤)، وابن ماجه في سننه (٣/ ١٥٩) برقم (١٩٩٣). والحديث إسناده ضعيف، لجهالة حكيم بن معاوية. وضعفه الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/٧٣).

(٧٥) انظر: تيسير العزيز الحميد (ص: ٤٢٩).

(٧٦) انظر: لطائف المعارف (ص: ٩٠).

(٧٧) انظر: فتح الباري (٦ / ٧٣).

(٧٨) انظر دراسة عقدية لحديث إنما الشؤم في ثلاثة، د عبدالمحسن الصاعدي ص ١٧٨٩– ١٧٩٠: .

أحاديث الشؤم ومسالك العلماء فيها دراسة عقدية ـــــــ

أحاديث الشؤم ومسالك العلماء فيها دراسة عقدية ـــــــ

٢٥ – صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، اسم المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

٢٦ – طرح التثريب في شرح التقريب، اسم المؤلف: زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني العراقي، تحقيق: عبد القادر محمد علي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت: الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٧ – عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، اسم المؤلف: محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، أبو بكر ابن العربي، المحقق: الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٢٨ – عون المعبود شرح سنن أبي داود، اسم المؤلف: محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ.

٢٩ – العين، المؤلف: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي.

٣٠ – فتح الباري شرح صحيح البخاري، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.

٣١ – الكفاية في علم الرواية، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

٣٢ – لسان العرب، اسم المؤلف: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار النشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة.

٣٣ – لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، اسم المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، الناشر: دار ابن حزم الطبعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

٣٤ – نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، اسم المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفي بدر الدين العينى، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

٣٥ – النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٣٦ – نيل الأوطار، اسم المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٣٧ – المستدرك على الصحيحين، اسم المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣٨ – مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٣٩ – مختار الصحاح، اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، دار النشر: مكتبة لبنان

ناشرون – بيروت ،الطبعة: طبعة جديدة ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٤٠ – مشارق الأنوار على صحاح الآثار، اسم المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

٤١ – المعجم الكبير، اسم المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة الزهراء – الموصل، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م.

٤٢ – مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن حسن قائد، منظمة المؤتمر الإسلامي – مجمع الفقه الإسلامي – جدة – مطبوعات المجمع.

٤٣ – المفهم لما أشكل تلخيص كتاب مسلم، اسم المؤلف: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٤٤ – المسودة في أصول الفقه، اسم المؤلف: آل تيمية، الجدُّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية، وأضاف إليها الأبُ: عبد الحليم بن تيمية، ثم أكملها الابنُ الحفيد: أحمد بن تيمية، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي.

٤٥ – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، اسم المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢م.

٤٦ – الموافقات، اسم المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، دراسة وتحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.